المحاضرة رقم 4 : تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات

إن حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما يمكن تعويضه بكفالة التوازن الحسابي، عن طريق عمليات الموازنة التي تتحقق من انتقالات الذهب والعملات الأجنبية أو رأس المال قصير الأجل، لكن في ظل نظام النقد الحالي الدول ليست على استعداد لقبول وسائل الموازنة التي يقضي بها هذا النظام ، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج، أو التقليل من آثارها ، مما ينتج عنه استمرار الاختلال ، وخاصة العجز لمدة أطول، و عموما هناك طريقتان لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات و هما

1. التصحيح عن طريق آلية السوق :

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي ، وبالتالي فهي لا يعتمد عليها بالضرورة في الوقت الحاضر .

لقد قدم لنا ، الفكر الإقتصادي تصورين مختلفين ، أولاً التصور التقليدي الذي يرى أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لحركة الأثمان في الداخل والخارج ، ويميزون بين التوازن في ظل ثبات الصرف ، وفي ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بإعادة التوازن .

أما التصور الكينزي ، فيرى أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لتغيرات في حجم الدخل الوطني وكيلا التصورين أهملا إمكانية إعادة التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية ، وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المطلب ، و تأخذ طريقة التعديل عن طريق آلية السوق ثلاث أشكال هي :

- الصحيح عن طريق آلية الأسعار :

كان نظام الصرف السائد آنذاك هو نظام قاعدة الذهب، لذا فحديث التقليديون عن تحقيق التوازن عن طريق التغيرات في الأسعار يتم وفقًا لقواعد نظام الصرف القائم على قاعدة الذهب، و يتطلب تطبيقها ثلاث شروط أساسية هي:

- ✓ ثبات أسعار الصرف ،
- ✓ الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج في القطر،
- ✓ مرونة الأسعار و الأجور (أي حرية حركتهما).

حيث أنهم افترضوا بقاء الأشياء الأخرى على حالها، خاصة تغيرات الدخل لسهولة التحليل وفهم الدور الذي يلعبه تغيير الأسعار بشكل أوضح.

فإذا كان ميزان المدفوعات لدولة ما قد حقق فائضًا ، فإن ذلك يؤدي إلى دخول الذهب إلى هذه الدولة ، وبالتالي زيادة كمية الذهب أي زيادة كمية النقود المتداولة في الداخل مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار الداخلية على المستوى العالمي ، وبالتالي تزداد الواردات وتقل الصادرات، وهكذا يمتص الفائض ، ويعود

التوازن إلى ميزان المدفوعات، والعكس في حالة العجز ، يخرج الذهب ، ووفقًا للنظرية الكمية للنقود تنخفض الأسعار ، وذلك يعتبر مؤشرا منشطًا للصادرات وكابحًا للواردات ، وبالتالي يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات وتتم آلية علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق التغيرات في الأسعار النسبية للصادرات والواردات التي تحدثها حركات الذهب ، ورغم أن هذه التغيرات في الأسعار النسبية مؤقتة ، إلا أنها تعيد توزيع الذهب بين دول العالم المختلفة بشكل يجعل مستوى الأسعار في كل دولة متماشيًا مع المستوى الموجود في الدول الأخرى .

وفي هذا الإطار يمكن كذلك إدماج سياسة سعر إعادة الخصم التي يمارسها البنك المركزي في هذه الآلية ، حيث إذا تحقق فائض في ميزان المدفوعات الجارية ، فإنه يؤدي إلى ارتفاع سيولة البنك ، ومن ثم تعمل البنوك على تشجيع الاستثمارات بتخفيض سعر الفائدة، مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج بحثًا عن عائد مرتفع ، وهذا ما يعمل على امتصاص الفائض في ميزان المدفوعات الجارية .

والعكس في حالة العجز حيث يعمل البنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم ، ولهذا أثر إن :

- **الأثر الأول :** يتمثل الأول في استقطاب رؤوس الأموال القصيرة الأجل الباحثة عن عائد مرتفع لرأس المال .

- **الأثر الثاني :** فيتعلق بالأسعار الداخلية ، حيث يضطر المنتجون والتجار الذين يرغبون في الحصول على السيولة إلى تخفيض الأسعار من أجل زيادة المبيعات ، مادامت تكلفة الحصول على السيولة من البنوك مرتفعة ، ويؤدي هذا الانخفاض في الأسعار إلى زيادة الصادرات ، ويعمل كلا الأثرين على إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

- التصحيح عن طريق سعر الصرف:

يختص هذا التصحيح بالمرحلة التي شهدت سيادة نظام العملات الورقية ، و من اهم الشروط الواجب توافرها لتطبيق هذه الطريقة هي حرية أسعار الصرف ، و عدم تقيدها من قبل السلطات النقدية .

فبحلول أزمة الثلاثينات وغياب قاعدة الذهب ، وحلول قاعدة الأوراق الإلزامية ترتب على ذلك أن أصبح سعر الصرف محور المناقشات حول دور جهاز الثمن في توازن ميزان المدفوعات ، إذ أصبحت عودة التوازن تعتمد على تغير أسعار الصرف ذاتها ، وما سيتبع هذا من تغير في الكمية المطلوبة والمعروضة من النقد الأجنبي والنقد الوطني ، أما تأثير تغير سعر الصرف في إعادة التوازن المختل فإنه يتم من خلال تأثير هذا التغير في أثمان السلع المتبادلة بين الدولة والخارج ، فاختلال ميزان المدفوعات الناتج عن تغير ظروف الطلب بزيادة استهلاك دولة العجز للواردات من دولة الفائض يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة دولة العجز ، عندئذ ينعكس تخفيض قيمة عملة الدولة ذات العجز على أثمان السلع لديها بالانخفاض عند

تقدير قيمتها بوحدات من عملة دولة الفائض ، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على منتجات دولة العجز ، عكس ذلك يحدث بالنسبة لأثمان سلع دولة الفائض حيث ترتفع تلك الأثمان مقدرة بعملة دولة العجز فينخفض الطلب عليها ، وينتج عن ذلك زيادة في صادرات دولة العجز وانخفاض في وارداتها من دولة الفائض ، الأمر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات ، لكنه يلاحظ على حركة عودة التوازن في ظل نظام حرية الصرف ألا تتخذ دولة الفائض أية إجراءات من شأنها عرقلة عمل التغير في سعر الصرف .

- التصحيح عن طريق الدخل:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخول و أثارها على الصرف الأجنبي و بالتالي على وضع ميزان المدفوعات ، و أهم شروط النظرية هي :

- ✓ ثبات الأسعار (بما في ذلك سعر الفائدة وسعر الصرف)،
- ✓ الإقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل،
- ✓ الاعتماد على السياسة المالية و خاصة الانفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الانفاق.

و يعتمد كينز في تفسيره للتوازن على فكرتين أساسيتين هما الميل الحدي للاستيراد، ومضاعف التجارة الخارجية.

- ✓ **الميل الحدي للاستيراد :** يتوقف مقدار صادرات أي دولة خلال فترة معينة على ما ينفقه الأجانب على طلبهم لتلك الصادرات ، ويتوقف حجم ذلك الإنفاق بدوره على مستوى الدخل النقدي لهؤلاء الأجانب، فإذا زاد مستوى الدخل زاد الإنفاق والعكس بالعكس ، ومن ناحية أخرى تتوقف الواردات على الدخل القومي حيث تقوم علاقة طردية بين تغيرات الدخل وحجم الواردات ، فتزداد الأخيرة بارتفاع مستوى الدخل وتنخفض بانخفاضه ، وبالطبع لا تتجه كل الزيادة في الدخل إلى الإنفاق على الواردات حيث يخصص الأفراد نسبة معينة من الزيادة في دخولهم للإنفاق على السلع والخدمات الوطنية .

وتسمى العلاقة بين مقدار التغير (زيادة أو نقصانًا) في الواردات ومقدار التغير في الدخل (بالزيادة أو النقصان) بالميل الحدي للإستيراد .

- ✓ **مضاعف التجارة الخارجية :** وهنا نميز بين حالتين : حالة التغير التلقائي في ميزان المدفوعات (أي أن التغير في ميزان التجارة راجع لأسباب مستقلة عن تطور الدخل في هذه الدولة) و حالة التغير في ميزان المدفوعات الناتج عن تغير الدخل.

حالـة التغـير التلقـائي في ميـزان المـدفوعات : تقـر النظريـة الكنزيـة بوجـود علاقـة ظـاهرة بـين حجـم الاستثمارات في أي بلد وحجم الدخل فيه، لنفرض أنه بسبب زيادة الطلب الخارجي حققت دولة ما فائض في ميزانها التجاري، مما يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في صناعات التصدير ، وينتج عن الزيادة في الدخل إنفاق جزء منه على الواردات، مما يوجه ميزان المدفوعات نحو التوازن ، والجزء الباقي من الدخل الإضافي يستخدم في شراء السلع المحلية ، الأمر الذي يؤدي إلى توسع الصناعات المنتجة لهذه السلع .

وهكذا يعمل تيار الإنفاق المتتالي على توليد الدخل، وفي كل مرحلة من مراحل زيادة الدخل يتم إنفاق جزء من الزيادة في شراء السلع الوطنية وجزء آخر في شراء السلع المستوردة ، وقد يدخر الجزء الباقي ، وتتوقف هذه الميكانيكية على الميل الحدي للإستيراد.

أما في حالة العجز (أي زيادة الواردات عن الصادرات) فإن آلية المضاف ستعمل في الإتجاه المعاكس فقط ، فانخفاض الصادرات يؤدي إلى انخفاض الدخل وينتج عنه انخفاض الواردات ويستمر الانخفاض في الدخل حتى التعادل.

حالة التغير في ميزان المدفوعات المصحوب بتغيرات الدخل : تستخدم فكرة مضاعف التجارة الخارجية هذه في بيان كيفية عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل بمساعدة تغيرات الدخل القومي.

اعتبر كينز أن الإستهلاك والإنتاج يرتبطان مباشرة بالدخل ، لأن زيادة الدخل يترتب عليه زيادة في الإستهلاك أما علاقة الصادرات والواردات بالدخل فهي علاقة ذات اتجاهين من ناحية إذا كنا بصدد دولة تحقق فائض في ميزان مدفوعاتها فإن زيادة الصادرات على الواردات تعني وجود زيادة في الإنفاق على الصادرات، أو تصدير إضافي من شأنه توليد دخول إضافية للإقتصاد القومي يتوقف مقدارها على معامل مضاعف التجارة الخارجية والذي يعتمد على نسب التسرب أي الميل الحدي للإدخار والميل الحدي للإستيراد فزيادة الصادرات سيؤدي إلى زيادة حجم التشغيل في صناعات التصدير وزيادة الدخل في هذه الصناعات ، ويترتب على زيادة هذه الدخول تنشيط الفروع الإنتاجية الأخرى ، ويسود الإقتصاد القومي بصفة عامة زيادة في القوة الشرائية وزيادة في الطلب على السلع والخدمات الوطنية والأجنبية.

وسيتوقف مقدار ما ينفق على الواردات على قيمة الميل الحدي للإستراد وكذلك يوجه جزء من هذه الزيادة في الدخل القومي إلى الإدخار عادة أي أن زيادة صادرات الدولة يؤدي عن طريق الآثار الناتجة عن زيادة الدخل والتشغيل فيها إلى زيادة طلبها عن طريق الآثار الناتجة عن زيادة الدخل والتشغيل فيها إلى زيادة طلبها في الداخل والخارج ، مما قد يؤثر بدوره بالنقص على صادراتها ويؤدي حتماً إلى زيادة وارداتها ويخلق حركة في اتجاه عودة التوازن لميزان المدفوعات فيها وفي الدول الأخرى في نفس الوقت .

أما في حالة تحقق عجز في ميزان المدفوعات ، نتيجة زيادة الواردات فإن عودة التوازن إلى هذا الميزان المختل سوف تتم على نحو عكسي تمامًا للنحو الذي رأيناه في حالة وجود فائض ، فمضاعف التجارة الخارجية يعمل في اتجاه عكسي ويتسبب في نقص مقدار الدخل القومي بما مقداره عدة أضعاف مقدار النقص في الإنفاق الخارجي على منتجات الإقتصاد القومي ، فزيادة الواردات سيؤدي إلى زيادة التسرب الخارجي ، مما يؤدي إلى اتجاه الدخل للانخفاض ونقص الطلب على السلع والخدمات بالداخل ، وهذا يؤدي بدوره إلى نقص جديد في الدخل القومي ، ويترتب على هذه الانخفاضات المتتابعة في الدخل القومي نقص الاستيراد من الخارج ، وهذا يؤدي إلى اختفاء العجز في ميزان المدفوعات ، و من ثم يعود التوازن تلقائًا إلى هذا الميزان بفضل تغيرات الدخل القومي.

د. التصحيح عن طريق التدفقات المالية :

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائض، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضًا في معدلات الفائدة وبالتالي خروج لرؤوس الأموال من البلد، ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخول لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، ورغم أن آلية التسوية تبدوا منطقية إلا أن الفرضيات التي ترتكز عليها أصبحت غير محققة حاليًا ، كون أن اتباع البلد لنظام الصرف الثابت يعيق آلية التسوية التلقائية عن طريق سعر الصرف ، مما قد يؤدي إلى استمرار الإختلال وزيادة حدة آثاره السلبية ، لذا لابد من اللجوء إلى حلول أخرى تتمثل في إجراءات تتخذها السلطات النقدية لعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات ، هذه الإجراءات تتمثل في سياسات التسوية أو التعديل والتي تختلف عن آلية التسوية في كونها تكون من طرف السلطات وليس قوى السوق .

- التصحيح عن طريق تدخل الدولة :

حسب النظريات السابقة التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق بشكل تلقائي وبدون تدخل الدولة لإعادة تسويته وذلك اعتمادًا على آلية السوق المستندة إلى حرية التجارة تصديًرا واستيرادا ، وعدم وضع قيود تحد أو تقيد هذه الحرية ، لكن يحدث كثيرا ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، ويهدف هذا التدخل لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنبا لاستمراره من ناحية ، و للحد من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عنه من ناحية أخرى ، و يتم ذلك باستخدام جملة من الإجراءات يمكن تحديده على النحو التالي:

✓ **إجراءات تتخذ داخل الاقتصاد الوطني، و منها :**

- بيع الأسهم و السندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان.

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الاستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

- استخدام الذهب و الاحتياطيات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان.

✓ **إجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني :**

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل : صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية .....الخ.

- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج .

- بيع الأسهم أو السندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول على النقد الأجنبي .

ثانيا : المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات :

يكن معرفة ك تقدير الوضعية الاقتصادية لأم بلد من خلال ميزان مدفوعاتها، وهذا عن طريق مؤشرات اقتصادية تستخرج من أرصدة الميزان، ونذكر منها :

1. علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الكلي :

يوزع الناتج الكلي في اقتصاد دولة ما على عدة استخدامات كما تبرزه المعادلة التالية:

$$Y=C+I+G+X-M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث: Y : الإنتاج من السلع مقيما بالناتج الداخلي الخام بسعر السوق في فترة معينة.

C : الاستهلاك المحلي، I :الاستثمار المحلي ،

X : الصادرات ، M : الواردات، G : الإنفاق الحكومي

من العلاقة من العلاقة (1) يمكن استنتاج ما يلي :

$$Y - (C+I+G) = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث :

$C+I+G$: تمثل الاستخدامات الداخلية و نرمز لها بـ A و منه :

$$Y - A = X - M \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث أن :

Y – A: تمثل الفرق بين الناتج الداخلي الخام و الاستخدامات الداخلية ، إذا كان هذا الفرق موجب فهذا يدل على انه يوجد هناك فائض في الإنتاج يمكن تصريفه إلى الخارج لجلب العملة الصعبة إلى داخل البلاد أي انه يؤدي إلى دخول الذهب، في حين نجد أن هذا الفرق يمثل لنا رصيد الميزان التجاري حيث نجد انه إذا كان :

- $\boldsymbol{Y-C+I+G} > 0$: فهذا يعي أن فائض في الميزان التجاري أي أن الاستخدامات الداخلية مغطاة كلها بالناتج الداخلي الخام و يوجه فائض منه إلى الخارج .

صافي حساب الميزان التجاري موجب (فائض) أي : $X-M > 0 \Rightarrow X > M$

- $\boldsymbol{Y-C+I+G} < 0$: فهذا يعني أن هناك عجز في الميزان التجاري أي أن الاستخدامات الداخلية غير مغطاة كلها بالناتج الداخلي الخام و يجب تكملة هذا النقص لإشباع حاجيات و رغبات الأعوان الاقتصاديون بالاعتماد على الخارج .

صافي حساب الميزان التجاري سالب (عجز) أي: $X-M < 0 \Rightarrow X < M$

و هذا ما يدفع إلى خروج الذهب من البلاد إلى الخارج .

2. معدل التغطية (TC):

هو عبارة عن نسبة تغطية الصادرات للواردات و يعطى بالعلاقة التالية:

$$TC=(X \div M) \times 100$$

هذا المعدل يبين مدى فعالية الإيرادات أي مدى قدرة الإيرادات الناتجة عن الصادرات على تغطية النفقات المترتبة عن الواردات، و يجب أن يكون هذا المعدل أكبر من 100 لكي يغطي الواردات، وإذا كان هذا الأخير أصغر من 100 فيجب على هذا البلد أن يبحث على مصادر أخرى لتغطية هذا النقص.

3. معدل التبعية (TD):

هو عبارة عن معدل ما تشكله الواردات من الناتج الداخلي الخام ويعطى بالعلاقة:

$$TD=(M \div PIB) \times 100$$

كلما كاف هذا المعدل صغير كان ذلك مؤشر حسن لاقتصاد هذا البلد لأنه يعبر عن مدى استقلاله عن الخارج في إشباع حاجيات و رغبات الأعوان الاقتصاديون .

4. معدل القدرة على التصدير (TE) :

هو بمثل نسبة الصادرات بالنسبة للناتج الداخلي الخام ويعبر عنه بالعلاقة التالية :

$$TE=(X\div PIB)\times 100$$

وكلما كان هذا المؤشر كبيرا كلما كان ذلك مؤشرا حسنا على قدرة هذا البلد باعتماد على قطاع التصدير لتغطية نفقاته، و المساهمة في دخول العملة الصعبة.

5. معدل القدرة على سداد الواردات (CRM) :

هذا المعدل يقيم بعدد الأيام، و يعتمد في حساب معدل القدرة على سداد الواردات على عدد الايام التي في صالح المستورد، حيث كلما كانت فترة السداد للواردات طويلة كلما كان ذلك في صالح المستورد، و كان هذا الأخير أكثر قدرة على السداد ، و من المستحسن أن لا يقل عن تسعين يوما (ثلاثة أشهر) .

رياضيا :وهو عبارة عن نسبة المخزون من احتياطي الصرف (RC) إلى الواردات من السلع (M).

$$CPM = (RC\div M) \times 360 \ \ Day$$

6. معدل انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي (TO):

هو معدل الصادرات و الواردات لبلد ما بالنسبة للناتج الداخلي الخام:

$$TO =[\ (Ex + Im) \div 2PIB] \times 100$$

7. العلاقة بين العجز في الميزان التجاري والناتج الداخلي الخام (PIB) :

يمكن قياس العلاقة بين رصيد ميزان العمليات الجارية والناتج الداخلي الخام بالعلاقة التالية PIB/Boc حيث يمثل (Boc) رصيد ميزان العمليات الجاري.

و تعبر نسبة 5 % عن وضع مقبول أو بمعنى أخر وضعا عاديا بحسب آراء الخبراء، أما إذا تجاوزت النسبة هذا المعدل فهذا يعني أن الوضعية الاقتصادية.